بيـان

يجب محاسبة المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية على مطالبته بقتل 2 مليون مواطن سوري في إدلب

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 16 نيسان 2020

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

استضاف تلفزيون سوريا المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية وهو الغطاء السياسي لقوات سوريا الديمقراطية وهي قوات مشكلة بشكل أساسي من قوات حزب الاتحاد الديمقراطي وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وتُسيطر هذه القوات على شمال شرق سوريا (أجزاء واسعة من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور)، وقد صرَّح المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية السيد إبراهيم إبراهيم خلال مقابلته أن 50 % من الموجودين في منطقة إدلب هم إرهابيون يستحقون القتل، وإذا كان الموجودون هم أربعة ملايين فإن نصفهم أي 2 مليون يستحقون القتل، وعاد وأكَّد في نهاية مقابلته المرفقة هنا، أنَّ هناك 2 مليون إرهابي وأنه مسؤول عن ما يتحدث به.

وهذه ليست المرة الأولى التي يوجِّه فيها المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية اتهامات بالإرهاب دون أية أدلة، فقد وجَّه سابقاً اتهامات بالإرهاب للشبكة السورية لحقوق الإنسان على خلفية تقرير أصدرناه عن حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري من قبل قوات سوريا الديمقراطية، ويُعتبر السيد إبراهيم إبراهيم في موقع مسؤول ولا يمثل شخصه بل يمثل سياسياً الجهة التي يتحدث باسمها وهي مجلس سوريا الديمقراطية، والمجلس هو كذلك الممثل السياسي لقوات سوريا الديمقراطية، ولو أن الاتهام بقتل 2 مليون شخص صدر عن شخص غير منتسب لكيان سياسي لكان التصريح يُشكِّل جريمة، ولكنها تطال الشخص نفسه فقط.

يُشكِّل تصريح المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية تحريضاً على الكراهية والعنف والقتل بحق سكان مدن وبلدات، ووفقاً للقانون الدولي فإنَّ التحريض على ارتكاب الجريمة يُعتبر جريمة بحدِّ ذاته بغض النظر عن نتائج هذا التحريض، ومع أنه أشار إلى أنه لا يقصد المدنيين، لكنه أكَّد أن عوائل التنظيمات الإرهابية متهمة بالإرهاب، والأفظع من ذلك هو تعميم تهمة الإرهاب على هذا العدد الكبير من السوريين، حتى بلغ العدد 2 مليون شخص.

لقد اتخذ مجلس سوريا الديمقراطية خطوة في الاتجاه الصحيح وقام بإقالة منسقه الإعلامي من منصبه على خلفيه تصريحاته تلك، ونؤكد على ضرورة أن تتم محاسبته قضائياً، وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في زياتها الأخيرة للعاصمة الأمريكية واشنطن في تشرين الأول/ 2019 قد أثارت في أحد اجتماعاتها مع وزارة الخارجية الأمريكية مسألة التصريحات الإجرامية التي نشرها المنسق الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية بحق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونبَّهت إلى خطر مثل هذه التصريحات، وطالبت منذ ذلك الوقت بضرورة وضع حدٍّ لها ولما يُشابهها.

تُدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان توجيه تهم الإرهاب دون دليل مادي ملموس من أي فرد، وبشكل خاص المنتسبين إلى الأحزاب والهيئات السياسية؛ لأن ذلك يُشكل خطورة أكبر على المجتمع، ويولِّد ردات فعل عنيفة،كما تُنَدِّد بأي خطاب تحريض على الكراهية والعنف والعنصرية صادر من أي جهة كانت، وتؤكد على ضرورة سيادة قيم المواطنة، واحترام وتعزيز حقوق وخصوصية المجتمعات الثقافية والدينية والعرقية، ونشر ثقافة المحاسبة وحقوق الإنسان ضمن مسار التغيير السياسي نحو الديمقراطية في سوريا.

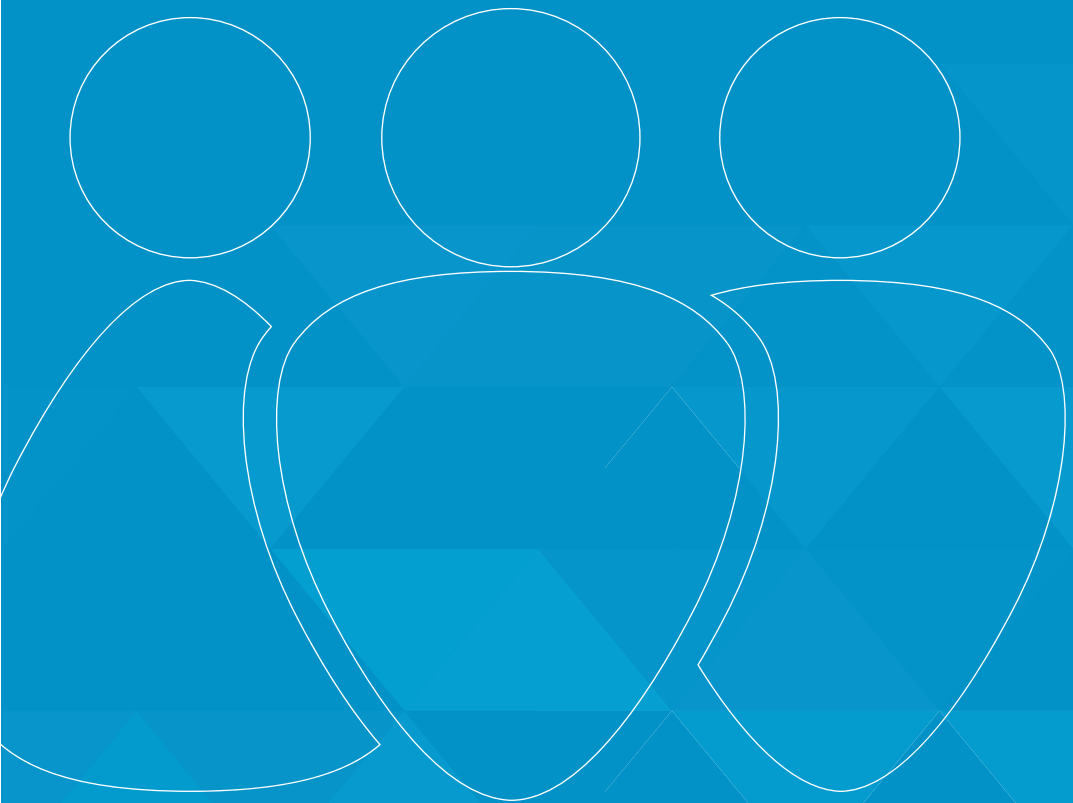

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org